العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

قيمة أرامكو تتخطى عتبة تريليوني دولار لأول مرة منذ الطرح

مكاسب النفط ترفع سهم الشركة 2 في المئة وتدعم تقييمها مستقبلا

كسبت أرامكو الرهان الذي يسعى له ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مرة أخرى عندما تخطت قيمة الشركة حاجز تريليوني دولار لأول مرة منذ طرحها في البورصة المحلية نهاية 2019 بعد ارتفاع سعر أسهمها في ظل انتعاش أسعار الخام، لتؤكد مجددا صواب تقييم الحكومة لعملاق النفط على المدى البعيد.

الرياض – أكدت قفزة قيمة عملاق النفط السعودي شركة أرامكو فوق الهدف الذي وضعته الحكومة السعودية بعد قرابة العامين من إدراجها في البورصة المحلية، ثقة المستثمرين في أحد أبرز الكيانات التي تنافس على صدارة ترتيب أكبر شركات العالم.

وتخطت قيمة أرامكو عتبة تريليوني دولار لأول مرة منذ إدراجها في بورصة الرياض (تداول) مدعومة في ذلك بالمكاسب الكبيرة التي تسجلها أسعار النفط الخام في الأسواق مؤخرا والتي تقترب حاليا من أعلى مستوياتها في سبع سنوات.

وقفز سهم أرامكو بأكثر من اثنين في المئة خلال تعاملات الأربعاء، مسجلا سعر 37.85 ريالا (10.09 دولار) للسهم، فيما سجل مطلع الجلسة سعر 38 ريالا (10.13 دولار)، وهو أعلى مستوى له منذ السابع عشر من ديسمبر 2019.

وتزامن ارتفاع سهم الشركة مع صعود أسعار النفط متجاوزة 82.9 دولارا للبرميل قرب أعلى مستوياته منذ أكتوبر 2014. وبذلك ترتفع قيمة أسهم أرامكو إلى نحو 7.6 تريليون ريال أي ما يعادل نحو 2.03 تريليون دولار.

> **أرامكو ثالث أكبر شركة من حيث القيمة بعد أبل وقيمتها 2.4 تريليون دولار ومايكروسوفت وقيمتها 2.2 تريليون دولار**

وتعد أرامكو ثالث أكبر شركة في العالم من حيث القيمة بعد شركتي أبل التي تبلغ قيمتها حاليا حوالي 2.4 تريليون دولار وشركة مايكروسوفت بقيمة تبلغ نحو 2.2 تريليون دولار.

وكان الصعود الجامح في سعر سهم أرامكو قد هدأ في ديسمبر 2019 حين ارتفع بنسبة 1.63 في المئة، لتستقر قيمة الشركة آنذاك عند تريليوني دولار بعد أن كانت قيمتها قد ارتفعت بنحو 15 في المئة في أول يومين للتداول عقب أكبر طرح على الإطلاق.

وأدرجت الحكومة أسهم الشركة النفطية، التي استحوذت على 70 في المئة من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في يونيو 2020، بسعر طرح 32 ريالا (8.53 دولارات) ما قيم الشركة حينها عند حوالي 1.706 تريليون دولار.

وجاء الإدراج بعد طرح الحكومة حصة من الشركة للاكتتاب العام في أكبر اكتتاب أولي في التاريخ، بعد أن جمع 25.6 مليار دولار، متجاوزا شركة علي بابا الصينية.

وهذه الخطوة جزء من برنامج الحكومة لإصلاح الاقتصاد الهادف إلى تنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط والذي تم إطلاقه في 2016، ويتضمن بيع العديد من الأصول وطرح شركات حكومية عدة للاكتتاب.

وحتى الآن لا توجد بوادر على استكمال الرياض طرح الجزء المتبقي من الأسهم المخصصة للإدراج ومجموعها 5 في المئة في إحدى البورصات العالمية.

وكانت أرامكو قد طرحت 1.5 في المئة من أسهمها في سوق الأسهم المحلية، وخصصت مليار سهم تعادل 0.5 في المئة للأفراد، في حين خصصت ملياري سهم للمؤسسات، أي ما يعادل واحدا في المئة من إجمالي أسهم الشركة، واحتفظت الحكومة بحصة 98.5 في المئة.

ورغم المسار الطويل الذي سلكه طرح أسهم شركة أرامكو والتقليص الكبير في خطط الطرح واقتصار الإدراج على السوق المحلية، إلا أن الخطوة تعد نقلة نوعية كبرى ليس في تاريخ الشركة العملاقة، بل في تاريخ الاقتصاد السعودي.

ومنذ بداية الأسبوع الحالي حقق سهم أرامكو مكاسب بأكثر من 5 في المئة على وقع تجاوز أسعار النفط مستوى الثمانين دولاراً، بعد أن تمسك تحالف أوبك+ بسياسة زيادة الإمدادات البطيئة والثابتة، في وقت أدى فيه نقص الغاز العالمي إلى زيادة الطلب على الخام.

وحققت أرامكو في الربع الثاني من 2021 أعلى صافي ربح فصلي منذ إدراجها في السوق السعودية، كما فاقت الأرباح والإيرادات متوسط توقّعات المحللين، حيث نما صافي أرباح الربع الثاني بنسبة 287.8 في المئة لتصل إلى 95.47 مليار ريال (25.46 دولار).

ويرى المسؤولون في الشركة أن أزمة الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعاره تعزز بالفعل الطلب على النفط، وإن أرامكو جددت خططها لزيادة طاقتها الإنتاجية في السنوات الست المقبلة.

وقال أمين الناصر الرئيس التنفيذي للشركة الاثنين الماضي إن "أرامكو ستكمل مشروع رفع طاقتها الإنتاجية من النفط بمقدار مليون برميل يوميا بحلول عام 2027 لتصل إجمالا إلى 13 مليون برميل يوميا".

وأوضح خلال منتدى إنرجي إنتليجنس عبر الإنترنت "طاقتنا القصوى المستدامة من 12 إلى 13 مليون برميل يوميا. لن تصل إلى حدها الأقصى عند 13 مليون برميل يوميا قبل عام 2027".

وأشار الناصر إلى أن شح إمدادات الغاز على مستوى العالم ساعد في تعزيز الطلب على النفط بمقدار نصف مليون برميل يوميا مع تحول المستهلكين من الغاز إلى النفط الخام.

وتهدف أرامكو إلى توسيع نطاق أعمالها التجارية في النفط إلى 8 ملايين برميل يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة من 5.5 مليون برميل يوميا في الوقت الراهن.

وقامت الحكومة بإعادة تنظيم هيكلة الشركة التي تعد الأكبر عالميا في قطاع النفط والغاز، وأنشأت قسما بقيادة عبدالعزيز القدمي يركز على تحسين محفظتها الاستثمارية وتعزيز الوصول إلى الأسواق النامية.

كما اتخذت منحى جديدا منذ الإعلان عن "رؤية 2030" يتمحور حول الاهتمام أكثر بقطاع التكرير والبتروكيماويات حيث بدأت تتوسع في مشاريع تمتد من الهند وماليزيا وإندونيسيا وصولا إلى أميركا الجنوبية.

وتقول أرامكو إن نموذج أنشطة المصب ينقسم إلى 4 وحدات تشمل الوقود وتضم التكرير والتجارة والتجزئة وزيوت التشحيم ووحدة الكيميائيات ووحدة الطاقة الكهربائية ووحدة خطوط الأنابيب والتوزيع والمرافئ.

ثقة عالية من المستثمرين

عُمان تسعى لتعزيز مكانتها في مؤشر سهولة الأعمال

مسقط – كثفت الحكومة العمانية خطواتها لبلورة خطط إصلاح الاقتصاد من بوابة رفع مركز تنافسية السلطنة إقليميا ودوليا في سهولة ممارسة الأعمال.

وتريد مسقط وضع أهداف طموحة لجذب الاستثمارات الأجنبية عبر مراجعة شاملة تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال في إطار استراتيجية التنويع لمواجهة الأزمة المالية التي أثرت على البلاد طيلة السنوات الأخيرة.

وطرحت غرفة تجارة وصناعة عُمان دراسة اقتصادية شاملة وضحت من خلالها التحديات التي تواجه بيئة الأعمال والاستثمار في السلطنة وإيجاد الحلول العلمية لها.

وتأتي الدراسة لتعزيز خطط الحكومة الرامية إلى جذب الاستثمارات وتسهيل بيئة الأعمال والإسهام بفاعلية في تسريع سياسات التنويع الاقتصادي التي تهدف السلطنة إلى تحقيقها.

وصنف تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 والصادر عن البنك الدولي والذي يقيس أداء 190 بلدا حول العالم، عُمان في المركز الثامن والستين عالميا متقدمة 10 مراتب عما كانت عليه في العام السابق.

وأشار رضا بن جمعة آل صالح رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان إلى أنّ الدراسة تتناول القوانين والتشريعات والإجراءات في السلطنة ومدى تنافسيتها وسهولتها ووضوحها إقليميا ودوليا.

وأوضح أنها تشمل أيضا المحفزات والتسهيلات المرتبطة بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتنافسية إدارة البنية الأساسية، مثل المطارات والموانئ وغيرها من المرافق، في تقديم الخدمات للقطاع الخاص.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى آل صالح قوله إن "الدراسة تناقش الرسوم والضرائب مقابل حجم السوق المحلي والنشاط الاقتصادي للوصول إلى الصيغة المثلى والسبل الكفيلة بتقدم السلطنة في التصنيفات الدولية الخاصة بممارسة وسهولة الأعمال".

وأضاف "الدراسة جاءت إيمانا من الغرفة بأهمية الإسهام في رفد الجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بالاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال عبر إجراء دراسة اقتصادية للجوانب المؤثرة على الاستثمار في السلطنة وكيفية إضفاء المرونة عليها بما يتواكب مع النهضة المتجددة التي تشهدها السلطنة بقيادة السلطان هيثم بن طارق".

ومن المتوقع أن تعطي الدراسة صورة واضحة للجهات الحكومية والخاصة عن الجوانب التي يتطلب تطويرها وتحسينها في بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال وفق أسس اقتصادية تنافسية تأخذ في الاعتبار جميع عوامل المنافسة والممكنات التي يمكن أن تجذب الاستثمار وتُحسّن مراكز السلطنة في التصنيفات الدولية.

وتنشغل السلطات منذ فترة بتطوير الإجراءات وتلبية رغبات رجال الأعمال والمستثمرين لتطوير البيئة الاستثمارية في السلطنة بما يتماشى مع المستجدات والمتغيرات المتسارعة في الاقتصاد المحلي والعالمي وأهمية إضفاء المرونة على ممارسة الأعمال.

وحتى تضع قدما في طريق تحقيق أهدافها، بدأت مسقط الأسبوع الماضي بمنح تأشيرات إقامة طويلة الأجل لمستثمرين أجانب فيما تطبق الدولة الخليجية المثقلة بأعباء الدين إصلاحات واسعة لتصحيح أوضاعها المالية الواهنة.

ويرى محللون أن القرار سيدعم مناخ الأعمال وسيعمل على توفير بيئة جاذبة ومشجعة على نمو ونجاح المشروعات الاستثمارية، وسيعطي الوجهة العمانية مكانة تنافسية إقليميا ودوليا.

رضا بن جمعة آل صالح

ندرس الجوانب المؤثرة على الاستثمار وكيفية إضفاء المرونة عليها

وتحرك عُمان، وهي ضمن أضعف الدول من الناحية المالية في منطقة الخليج الغنية بالنفط، لعرض تأشيرات إقامة طويلة الأمد للمستثمرين الأجانب مماثل لتحركات جارتها الإمارات خلال السنوات الأخيرة لمنح إقامات أطول أمدا.

وتطمح الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية لتنويع اقتصاد البلد بعيداً عن النفط، مستهدفة في ذلك قطاعات الصناعة والسياحة والتعدين وقطاع الخدمات اللوجستية وقطاع الزراعة والأسماك والتعليم والصحة وتقنية المعلومات والقطاعات الممكنة المتمثلة في الاقتصاد الأخضر والدائري.

وفرضت الجائحة تداعيات استثنائية على البلاد في مستهلّ مسار جديد للإصلاح مرتبط بمجيء السلطان هيثم الذي كشف منذ الأيام الأولى عن توجّه نحو التخلّص من البطء والتكلّس في أجهزة الدولة وإزالة كافة العراقيل التي أخّرت الإصلاح الاقتصادي، وجاءت الظروف الحالية لتثبت أنه ضرورة ملحّة.

وكانت السلطنة قد وضعت منذ فترة عناوين عريضة لإصلاح اقتصادها وتنويع مصادر الدخل، وإدخال تعديلات تشمل فرض ضرائب والحدّ من الدعم الحكومي، إلا أن الخطط تأجلت في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد، الذي توفي العام الماضي، حيث لم تتحتّم الحاجة إلى الدفع بتلك الإصلاحات كما هي عليه الحال اليوم.

هل تتصدى إيران لتدهور عملتها مع تعيين محافظ جديد للمركزي؟

طهران – يتفق متابعون للشأن الاقتصادي الإيراني على أن المحافظ الجديد للبنك المركزي سيكون في مهمة ليست سهلة لإعادة ضبط أوتار السياسة النقدية والتشوهات التي تعتري النمو بالبلد الذي يعاني من تراكم الأزمات بسبب استمرار العقوبات الأميركية وتأثيرات الجائحة.

وتبدو معالجة تدهور سعر صرف العملة المحلية أكبر تحد سيواجهه علي صالح أبادي الذي عينته السلطات الأربعاء خلفا لأكبر كوميجاني المعيّن من قبل الرئيس السابق حسن روحاني في أغسطس الماضي قبل شهر من انتهاء ولايته، وذلك بعد استقالة عبدالناصر همتي والذي كان أحد المعتدلين القلائل الذين خاضوا الانتخابات الرئاسية في يونيو الماضي.

وأقر الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسي بعد تعيين صالح أبادي ضمنيا بصعوبة المهمة حينما قال في تصريحات نقلها التلفزيوني الرسمي الإيراني إن "دور البنك المركزي في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية والسيطرة على التضخم أساسي للغاية".

ومنذ انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في مايو 2018، شهدت العملة الإيرانية انهيارا متسارعا لم تسجله منذ 1979 خاصة مع تقييد التجارة النفطية لطهران.

ورغم انتهاك إيران للقيود المفروضة عليها والالتفاف على الحظر بعدة طرق منها السماح باستخدام العملات المشفرة، لكنها لم تتمكن من التصدي لتدهور عملتها التي فقدت 70 في المئة من قيمتها.

وشهدت سوق الصرف المحلية ضغوطا أثناء فترة تولي همتي منصب محافظ المركزي حيث انهار سعر العملة المحلية مقابل الدولار، وتشير التقديرات إلى أن العملة الأميركية ارتفعت بواقع 120 في المئة.

وفي بداية 2018 قفز سعر الدولار في السوق السوداء من نحو 114 ألف ريال إلى قرابة 250 ألف ريال حاليا، وهو ما يعني أن العملة الأميركية حققت مكاسب اقتربت من نحو 136 ألف ريال في غضون أقل من ثلاث سنوات.

ولا تزال السلطات النقدية الإيرانية تحدد سعر الدولار عند نحو 42 ألف ريال في السوق الرسمية، ولكن موقع بونباست المتخصص في متابعة سوق العملات حول العالم يشير إلى أن سعر الدولار كان معروضا للبيع الصيف الماضي بسعر يبلغ 125 ألف ريال.

ويرى خبراء أن الحكومة لا تملك حلولا عاجلة لوقف نزيف العملة رغم مكابرة المسؤولين بأن لديهم القدرة على إحداث اختراق في جدار هذه المشكلة بينما فشلت حكومة روحاني في ذلك.

وسبق أن أججت الأزمة المالية وشحّ النقد الأجنبي احتجاجات شعبية امتدت إلى معظم الأقاليم الإيرانية وقامت ميليشيات الحرس الثوري بإخمادها بالقوة.

ومنذ بداية 2022 أرغم التدحرج المتسارع في قيمة العملة المركزي على التحرك حيث قام بضخ الملايين من الدولارات في السوق لتحقيق استقرار الريال لكنه لم يفلح في تحقيق الهدف رغم أن همتي قال قبل استقالته إن البنك "لديه احتياطيات وفيرة من النقد الأجنبي".

ونسبت رويترز إلى جاربيس إرادیان كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد التمويل الدولي قوله إن إيران لديها "احتياطيات محدودة من النقد الأجنبي متاحة لضخها في السوق ولن تتمكن من احتواء انخفاض آخر في قيمة العملة في وجود العقوبات الأميركية والعزلة عن المجتمع الدولي".

جاربيس إرادیان

لدى إيران احتياطي نقدي محدود لن يحتوي انخفاضا آخر بالعملة

والوضع الاقتصادي لإيران في طريق مسدود ولم يعد بالإمكان تدارك الأزمة في ظل تفاقم معاناة المواطنين واستفحال الفساد وسيطرة السلطة الدينية على ثروات البلاد وتسخيرها للأجندات السياسية الخارجية وحرمان الشعب منها طيلة أربعة عقود.

وبينما تصر طهران على مواصلة برنامجها النووي الذي قيد تعاملها مع النظام المالي العالمي وتسبب في عزوف المستثمرين الأجانب، يتأكد يوما بعد يوم أن التضخم الذي بلغ مستوى هو الأعلى منذ قرابة ثلاثة عقود أنه في صدارة الأزمات المزمنة.

وكان مركز الإحصاء الإيراني الحكومي قد نشر في أغسطس الماضي بيانات تظهر أن متوسط أسعار الاستهلاك بلغت قرابة 45 في المئة.

ويؤكد اقتصاديون أن العجز في موازنة 2021 – 2022 التي بدأت في مارس الماضي وأيضا نمو المعروض النقدي سيدفعان التضخم إلى الارتفاع ويتسبب في انخفاض جديد في قيمة العملة وتضاؤل القوة الشرائية للمواطنين.

وقال معهد التمويل في يونيو الماضي إن إيران ستشهد، في حالة إبرام اتفاق نووي جديد يتجاوز مجرد العودة إلى شروط 2015، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.3 في المئة هذا العام، ثم 5.9 في المئة في 2022.

وفي إطار ذلك التصور قد ترتفع الاحتياطيات الرسمية لأكثر من مثليها بنهاية 2023 من 70 مليار دولار في مايو الماضي. وقد يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق الوظائف وستحقق إيران فائضا ماليا بحلول 2023.

الاكتفاء بمراقبة ما يحدث